

إنهاء الأزمة بين حسابات واشنطن والمحور الخليجي



مهنا الحبيل

ما هو الدافع وراء البيان الأخير لدول المحور المناهضة لقطر، في الأزمة الخليجية، وتحديداً إقرارهم بأن الكويت هي المرجع لحل الأزمة؟

هل هو تخلص من تبعات الموقف الأميركي الجديد، الذي يُحضر لقمة في يونيو المقبل، يسبقها لقاءان مهمان في مارس وأبريل، أحدهما يجمع ترامب مع ولبي عهد أبوظبي وال سعودية، والثاني مع سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أم أنه استباقي للتعامل مع الوضع الجديد للأزمة؟
تحتاج قبل ذلك أن نُحل بعض المعطيات الرئيسية، خلال هذه المرحلة الأخيرة..

فمن المسلم به، أن حجم الخسائر التي استنزفها الخليج العربي، وصفقات دول المحور الثلاث، التي حصدتها واشنطن، كانت ضخمة تاريخياً، وحققت قفزة كبيرة لسياسة الجبائية الأميركيّة، لم تحصل منذ حرب الخليج الثانية 1991.

وكان من الواضح كشف ضريبة رفض المنشادات التي أُطلقت أول الأزمة، ودعت لأن يتم التجاوب مع جهود الشيخ صباح أمير الكويت مبكراً لحل الأزمة داخل البيت الخليجي، فقوبلت بتعنت شديد، تزامن مع حملة على الكويت تتراجع اليوم دول المحور عنها، وجيد أن تتراجع.

الأمر الثاني، هو علاقة الرئيس الأميركي بقرار الأزمة الأصلي، وهي علاقة مباشرة، وصلت إلى الحد الذي أعطى فيه الضوء الأخضر لاجتياح قطر، بناء على حسابات مصالح وفترة عسكرية محدودة، خالفته فيها أوروبا والمؤسسات الأميركيّة.

لكن هذا القرار، الذي نجحت عدة جهود في تعطيله، خاتمة الحسابات الدولية، أمام قرار تواجد القوات التركية في قاعدتها الجديدة في قطر، هو ما كسر قرار العسکرة، كما أعلن ذلك الشيخ صباح أمير الكويت، في زيارته لواشنطن.

لكن ظلت الأزمة تراوح مكانها، في التصعيد السياسي والإعلامي الشرس، مما الجديد الذي تغير؟ الجديد أن موقف ترامب اقترب من المؤسسات، ونستطيع أن نقول إن هناك تنااغماً ضمن مصالح واشنطن القومية، فالجباية الكبرى للأزمة تحصلت مالياً، وتدفق صخم للملفات الأمنية والسرية لدول الخليج، تطوعاً عن طريق هذه الأزمة، التي أشعلتها دول المحور.

وبالتالي هناك سؤال آخر؛ لماذا لا تستمر واشنطن في الحصار؟ هذا الأمر يخضع لحسابات دقيقة، فرسائل الأزمة وحدها لو مُكِّنَتْ اليوم لواشنطن، مساحة إضافية في القواعد العسكرية والنفوذ، لكنه في الحسابات السياسية، أعطى رسالة صخمة لدول المنطقة، بأنه لاأمان لواشنطن، وإن بقيت حسابات رسائل القواعد، تُستخدم كتحذير ضمئي، بين دول الخليج داخلياً، وبينهم وبين بقية دول المنطقة.

وبالتالي حركة تنوع التواجد العسكري، سواءً من تركيا أو عودة النفوذ الإنجليزي الذي باشرته 4 دول من المجلس الخليجي، والذي يتم فعلياً، أو إعطاء بقية دول أوروبا نصيباً، قد يأخذ من كعكة الأميركيين، يؤثر سلباً على هيمنة واشنطن المطلقة.

ثانياً: في الحسابات الأمريكية، فإن ما تم من تواصل مع كل الأطراف، لا بد له من وضع نهاية لفك الاشتباك، حتى يتبقى شيء من المصداقية الأمريكية، لضمان مصالحها، وعليه فإنه من الصعب لواشنطن، ترك وضع الأزمة الخليجية في هذا المسار، بعد أن عادت الأمور إليها باختيار أطراف الأزمة، وهي حالة هنا مختلفة، عن الاستنزاف طويلاً المدى الذي ترتكه واشنطن، في قضايا أخرى، فمنطقة الخليج حيوية عالمياً سياسياً واقتصادياً.

وحجم الفوضى الذي ساد في الأزمة، والملاعنة الإعلامية الشرسة، واستدعاء القبلية والأغاني والشعر، كبديل للعلاقات الدبلوماسية، جعل مشهد حلفاء واشنطن في موضع فوضى، لا يمكن أن تعبر به سياسات الزمن الجديد، أمام تقدم إيران في سوريا والعراق واليمن.

وإن كانت معطيات اللعبة قائمة بين الطرفين، وعزّزت الأزمة فكرة الغرب، أن عقل فارس الذي تتصارع مصالحهم معه، أعمق وأثقل وزناً من شيوخ الخليج الذين أشعلوا هذه القضية.

وواشنطن ليست معنية بهذا التخبط الجاهلي الذي جرى، لكنها تحتاج إلى بنية دول بالحد الأدنى، تحاورهم في قضايا سياسية وأمنية، لا يمكن أن يتم التعامل معها، عبر هذه الرياح الإعلامية المجنونة، وعليه فإن واشنطن لا تميل إلى إرجاء قرار فك الاشتباك، وإن بقيت مسألة الحفاظ على ما وعدت به واستلزمته تنفيذياً، يخضع لبعض المجاملات، التي تُبقي تدفق ثروات الخليج العربي قائماً لخزانتها.

ومن هنا فإن استدعاء وساطة الشيخ صباح، ستكون له مسؤولية أخرى على دول المحور، لو أعيد التعامل

معها بذات الأسلوب القديم، وهذا غير مرجح، خاصة أن هناك خطأ ساخنا بين الكويت وواشنطن، سيعود له الشيخ صباح، كما أعلن عن ذلك في قمة المشتركة مع ترامب، في سبتمبر 2017، وإشارته الضمنية لمسؤولية الدور الأميركي في الأزمة.

أما دول المحور، وخاصة أصحاب القرار وهما أبوظبي والرياض، فقد يكون الهدف لديهم، هو زيادة في الضغط للحصول على أكبر قدر ممكن من موقف قطري، يُعطي مبرراً، أمام شعوب المنطقة، ويُعطي رسالة ضغط في ذات الاتجاه للأميركيين، بأمل انتزاع موافق من قطر.

وقد تعطي الدوحة مرونة في بعض المسارات، لكن المطالب الرئيسية التي قدّمت للخضوع المالي والسياسي لصالح دول المحور، غير وارد أي تنازل للدوحة فيها، وهناك مساحة في بعض الملفات لتحقيق نصف المرحلة، وهو ما أشار له الشيخ صباح، وخاصة التغطيات واللغة الإعلامية، لكن ستبقى قطر في وضع مستقل بسياستها الخارجية، التي تشهد إجمالاً تحولات كبرى في دول المنطقة.

إن المرحلة التي ستتّمّن عنها الأزمة الخليجية، هي وضعية فك الاشتباك، ورفع الحصار عن قطر، وهو أمرٌ يهم قطر بلا أدنى شك، كما يهم شعوب المنطقة، خاصة أن الحصار فتك بالروابط الاجتماعية للناس، وقرباً باتهم وأرحاماً بكل قسوة، وهو ما لم يعرفه تاريخ أهل الخليج العربي منذ استقلال دولتهم، فحتى المراعات القبلية، كانت تحافظ على بعض الأعراف، التي هُدّمت في الأزمة الأخيرة.

لكن الدوحة ستواصل رحلة تحديد العلاقات، بدون خطاب صرافي، وتعزيز سلة علاقتها الخارجية، وبالتالي هناك قلق مزدوج في دول المحور، الأول فواث مصالح مشتركة كانت تجمع قطر ودول الخليج الثلاث، الثاني حين يفك الاشتباك في الأزمة، فإن ذلك قد يتطور علاقات الدول الثلاث التي رفضت الحصار، دون التخلّي عن البيت الخليجي، الذي سيحيط في برنامج برتوکولي باهت.

أما الأمر الأخير، فهو مواجهة دول المحور ملفاتها الداخلية، بعد أن أُشغلت كل الساحات والبرامج، والتغطيات وهموم الناس بالأزمة والهجوم على قطر، وهو تحدٍ يبدو أن هناك إعداداً له في كل دولة. ومع أملنا أن تُسلّم دول المحور لمهمة الشيخ صباح وتدعمها عملياً، لينجح في فك الاشتباك، يبقى أن هذه الأزمة أزاحت الستار عن حجم الفردانية المطلقة، وتغييب الشعوب في الخليج العربي، عن قرارات مصيرية، استنزفته، وكانت تُغذّي لأربعين عاماً خليجنا واحد، حتى أصبح الناس على خليجنا الممزق، بقرار من دولة لا من أعدائه..

إنها ضربة تغييب الرأي، وحق الشعوب في المشاركة الشعبية.

* مهنا الحبيل كاتب عربي مدير مكتب دراسات الشرق الإسلامي

المصدر | الوطن القطرية